الأمم المتحدة S/2010/446

مجلس الأمن

Distr.: General
1 September 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا – مقدمة

١ – مدَّد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بموجب القرار ١٨٩٢ (٢٠٠٩)، وطلب مني أن أقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار كل ستة أشهر، وفي موعد لا يتعدى ٤٥ يوما قبل انتهاء الولاية. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية الحاصلة منذ تقريري المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (S/2010/200 و Corr.1) وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠. ويعرض التقرير وصفا للأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة تمشيا مع الولاية الموكلة إليها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، و ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، و ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، و ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٢ (٢٠٠٩)، و ١٩٠٨ (٢٠١٠)، و ١٩٢٧ (٢٠١٠)، ويحدد إطارا لتطور بعثة الأمم المتحدة خلال السنة المقبلة بطرق شتى من بينها تحديد المراحل الرئيسية لتنفيذ ولاية البعثة.

ثانيا – آخر التطورات السياسية والأمنية

آخر التطورات السياسية

٢ – سُجّل تقدم فيما يتعلق بإجراء الانتخابات منذ تقريري الأخير، على الرغم من البيئة السياسية الهشة. وبناء على طلب من الرئيس رينيه بريفال، قمت في نيسان/أبريل بإيفاد بعثة متعددة الاختصاصات لدراسة إمكانية إجراء الانتخابات في هايتي، وخلصت البعثة إلى أن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية قبل نهاية عام ٢٠١٠ ممكن من الناحية التقنية. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أصدرت الحكومة مراسيم أوكلت إلى المجلس الانتخابي المؤقت بموجبها مهمة إجراء الانتخابات الرئاسية، وحددت يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

020910 020910 10-49398 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

موعـدا للانتخابـات الرئاسـية والتـشريعية. وفي اليـوم نفـسه، وخـلال الاجتمـاع الثـاني لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالانتخابات، أوضح الرئيس بريفال أن الانتخابات البلدية لن تجرى في نفس موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، نظرا للتعقيدات التقنية التي يفرضها تنظيم انتخابات العُمد وجمعيات القطاعات المحلية ومجالس إدارة المجتمعات المحلية ضمن الإطار الزمني الضيق الذي تجري فيه الانتخابات.

٣ - وفُتح باب التسجيل أمام الأحزاب السياسية والتحالفات الجديدة الراغبة في المشاركة في الانتخابات الرئاسية. ولم يُعاد فتح باب التسجيل للانتخابات التشريعية منذ تأجيلها في شباط/فبراير عام ٢٠١٠، إذ أن الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر تعتبر استثنافا للانتخابات التي عُلقت سابقا. وقد وافق المجلس الانتخابي المؤقت على مشاركة ١٢ من ١٩ من الأحزاب والائتلافات المسجلة حديثا في الانتخابات الرئاسية، وبذلك يصبح مجموع الأحزاب والائتلافات ٦٦ حزبا وائتلافا. وتلقى المجلس الانتخابي المؤقت ٣٤ طلب ترشيح للرئاسة وأقرّ ١٩ منها.

٤ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بتمديد حالة الطوارئ لمدة ١٨ شهر. وقد أعلنت حالة الطوارئ بداية في ١٦ كانون الثاني/يناير وتم تمديدها في ٣١ كانون الثاني/يناير. وأقرّ مجلس الشيوخ تعديلا على المادة ٢٣٢ من قانون الانتخابات في ٨ أيار/مايو بعد إقراره من مجلس النواب، يسمح بموجبه للرئيس البقاء في السلطة حتى ١٤ أيار/مايو ٢٠١١، إذا لم تجر الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي ١٠ أيار/مايو، انتهت ولايات جميع أعضاء مجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ، ولم يتبق في مجلس الشيوخ سوى ١٩ عضوا للاضطلاع بالمهام التشريعية. ولا يزال مشروع القانون الذي أحاله مجلس النواب قبل حلّه إلى مجلس الشيوخ للموافقة عليه معلّقا بسبب حالة الجمود السياسي التي تسود العلاقات بين أعضاء مجلس الشيوخ من المعارضة والأعضاء المنتمين لحزب ''إينيت''، والتي نجمت عن تعديل مثير للجدل لقانون الطوارئ الذي وافق عليه مجلس الشيوخ في ١٠ أيار/مايو. وقد مهد التعديل الطريق لإنشاء اللجنة المؤقتة لإعادة إعمار هايتي، ومنح السلطة التنفيذية صلاحيات استثنائية، من بينها مصادرة الأراضي والممتلكات.

٥ - وقد نددت المعارضة السياسية وبعض منظمات المجتمع المدني بتعديل المادة ٢٣٢ وقانون الطوارئ الذي اعتمده مجلسا الشيوخ والنواب، وكذلك المرسوم الذي أنشئت بموجبه اللجنة المؤقتة لإعادة إعمار هايتي. ودعت هذه الأحزاب والجماعات إلى استبدال المجلس الانتخابي المؤقت الذي تتهمه بالانحياز إلى الرئيس بريفال وحزبه. وتقوم بعثة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، من جهتها، ومن خلال المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص، بإجراء مشاورات مع مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة بهدف تهدئة المخاوف وبناء الثقة في العملية السياسية. وقد انتشرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية/الجماعة الكاريبية في هايتي في ٤ آب/أغسطس، وسوف تتولى مراقبة الدورة الانتخابية بأكملها.

آخر المستجدات الأمنية

٦ - ظلت الحالة الأمنية في هايتي هادئة عموما، لكنها غير مستقرة. وعلى الرغم من أن شرطة الأمم المتحدة أبلغت عن زيادة عدد الحوادث الجنائية في الأشهر التي تلت زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير، فإن عدد الحوادث التي أبلغ عنها حتى الآن يقارب عددها في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فإن استمرار وجود ما يقرب من ٣٠٠ ١ مخيما للنازحين، علاوة على تزايد نشاط العصابات الناجم جزئيا عن فرار السجناء أثناء الزلزال، واستمرار ضعف مؤسسات سيادة القانون، والاضطرابات السياسية المحتمل حدوثها خلال الفترة الانتخابية، تشكل جميعها عوامل تسهم في خلق بيئة أمنية غير مستقرة.

٧ - وخرجت مظاهرات مناهضة للحكومة في جميع أنحاء البلد، وكانت صغيرة لكنها متكررة، ونظمتها جماعات المعارضة. وهذه المظاهرات التي تطالب عادة باستقالة الرئيس بريفال، وتعديل تشكيلة المجلس الانتخابي المؤقت، وتسريع عملية إعادة الإعمار، لم تلق حتى الآن تأييدا واسعا ولم تسفر عن اضطرابات مدنية كبيرة. وترمي العديد من المظاهرات إلى إعادة تشكيل حكومة مؤقتة وعرقلة الانتخابات المقررة دستوريا.

٨ - ويشكل الأمن في مخيمات المشردين مبعثا للقلق، لا سيما حالة الضعف التي تعاني منها النساء والأطفال، واتساع نطاق العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، خاصة في المخيمات المتاخمة للمناطق الفقيرة عادة، مثل ''سيتي سولاي'' و ''مارتيسان'' التي أصبحت غير آمنة في الليل بسبب ما يتردد من أنشطة للعصابات. ويصعب تحديد ما إذا كانت الأرقام المفاد بها حاليا تمثل زيادة بالمقارنة مع فترة ما قبل الزلزال نظرا لعدم وجود بيانات موثوقة وشاملة. وإذ تستمر الظروف المعيشية الصعبة، يبرز خطر إضافي بأن يقع المشردون ضحية لتلاعب الانتهازيين السياسيين والمجرمين.

٩ - وقد تفرز فترة الانتخابات تهديدات جديدة للاستقرار. فقد لاحظت بعثة الأمم المتحدة وجود عدد متزايد من الأسلحة قيد التداول، لا سيما في مناطق العاصمة التي تسجل فيها معدلات جريمة مرتفعة. ويضاف إلى ذلك خطر تلوث الحملة الانتخابية للانتخابات المقبلة، وبخاصة الانتخابات التشريعية، بسبب تمويلها من أنشطة غير مشروعة، بما في ذلك

تجارة المخدرات، التي لا تزال عاملا مزعزعا للاستقرار في هايتي. وقبل وقوع الزلزال، كان تهريب المخدرات ينصب أساسا على نقل الكوكايين والماريجوانا عبر هايتي، باستخدام الساحل الجنوبي والممرات الهوائية السرية في الجنوب والشمال، ويبدو أن تأثير الزلزال على عمليات النقل كان ضئيلا. فبعد وقوع الكارثة بأسابيع قليلة، تلقت بعثة الأمم المتحدة تقارير عن الاستخدام المنتظم للممرات الجوية غير المشروعة، ولا سيما في الشمال، ويبدو أنه تمت إعادة تنشيط جميع طرق عمليات تهريب المخدرات. وقد ازداد النشاط الإجرامي منذ وقوع الزلزال، لا سيما عمليات الاختطاف مقابل فدية، وازداد استهداف الضحايا من الأثرياء، لا سيما في منطقة بيتيون – فيل في العاصمة، وفي مقاطعتي الشمال والشمال الشرقي.

ثالثا – آخر التطورات على صعيد الشؤون الإنسانية والإنعاش

١٠ – تشير تقديرات الحكومة الهايتية إلى أن ١,٣ مليون شخص لا يزالون مشردين، وينتشرون في حوالي ٣٠٠ ١ موقع استيطاني عفوي في بورت – أو – برنس وجاكميل وليوغان، وفي محافظة أرتيبونيت، ولدى الأسر المضيفة خارج العاصمة. وفي حين تتواصل الجهود لتسجيل جميع المشردين ومكان وجودهم، فإن حركتهم المستمرة تعيق تجميع بيانات موثوقة. ولا يزال الوضع في المخيمات معقدا، نظرا لتغيّر قاطنيها وتقلّب استخدام المخيمات. ويعتقد أن أغلبية من غادروا بورت – أو – برانس في أعقاب الزلزال، ويقدر عددهم بأكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص، قد عادوا إليها الآن.

١١ – ومنذ تقريري الأخير، قامت وزارة الأشغال العامة، بدعم من المجتمع الدولي، بتقييم الأضرار الهيكلية التي لحقت بحوالي ٠٠٠ ٢٣٠ مبنى، من بينها أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ منزل. واعتبر ٥٠,٢ في المائة من هذه المباني سليما من الناحية الهيكلية، وحوالي ٢٧,٣ في المائة في حاجة إلى بعض أعمال الترميم، وأوصي بهدم ٢٢,٤ في المائة. وعلى الرغم من هذه التقييمات، فإن عمليات العودة لا تزال بطيئة، وهناك كميات هائلة من الركام والحطام لا تزال تعوق أعمال إعادة الإعمار. وتزايدت وتيرة عمليات الإخلاء القسري، أو التهديدات بطرد المشردين من المخيمات العفوية من جانب مالكي هذه المواقع أو مستأجريها. ويشير استبيان أجري مؤخرا في ٢٦٨ ١ مخيما إلى أن ٢٩ في المائة من المخيمات قد أغلقت بسبب عمليات الإخلاء القسري أو رحيل نزلائها بعد التفاوض. وعقب حدوث محاولات لإيجاد مواقع لإعادة التوطين بصورة مستدامة، حددت الحكومة ما يزيد على ٥٠٠ ٦ هكتار من الأراضي في منطقة بورت – أو – برنس. ويجري حاليا تقييم صلاحية هذه الأرض لإعادة التوطين على نطاق واسع.

١٢ - وبعد مرور أكثر من نصف عام على وقوع زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير، تمت تلبية القسم الأعظم من الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان المشردين في بورت - أو - برنس والأقاليم. ومنذ تقريري الأخير، تلقى حوالي ٤,٣ ملايين شخص مساعدات غذائية، وتم توفير مآوى طارئة لأكثر من ١,٥ مليون شخص. ويستطيع ٩٠ في المائة من المشردين داخليا في العاصمة الوصول إلى العيادات الصحية القريبة، كما تلقى ٢,١ مليون شخص مواد غير غذائية، بما في ذلك مجموعة من مستلزمات النظافة. وتم تركيب ٠٠٠ ١١ مرحاض إجمالا، وهو عدد كافٍ لغالبية المشردين. ولا تزال إمدادات المياه تصل إلى ١,٢ مليون شخص، ولا يزال الوضع التغذوي مستقرا تحت الحد الأدنى للطوارئ.

رابعا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

الأعمال التحضيرية للانتخابات

١٣ - تقدم بعثة الأمم المتحدة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٢٧ (٢٠١٠)، وبناء على طلب من الرئيس بريفال، الدعم التقني والأمني واللوجستي للحكومة والمجلس الانتخابي المؤقت في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية، كما بدأت بتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، لا سيما منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية.

١٤ - ومنذ تقريري الأخير، قدمت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم التقني للمجلس الانتخابي المؤقت في إعداد الجدول الزمني وميزانية الانتخابات. وفي ٤ آب/أغسطس، وقعت الحكومة والمجلس الانتخابي المؤقت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة وثيقة مشروع تبلغ ميزانيته ٢٨,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، والتي تغطي تكاليف تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وسوف تساهم الحكومة في ميزانية الانتخابات بمبلغ ٧,٠٣ ملايين دولار، بالإضافة إلى المبلغ المتبقي من الانتخابات السابقة وقدره ٨٦٢ ٩٩٢ دولارا. وقد أعلنت الجهات المانحة التالية عن مساهمات لتنظيم الانتخابات، وهي: الولايات المتحدة (٥ ملايين دولار)، والاتحاد الأوروبي (٥ ملايين يورو)، والبرازيل (٠٠٠ ٥٠٠ دولار). وسيضاف إلى ذلك مساهمات يتوقع الإعلان عنها قريبا، وبالتالي يتوقع أن يصل العجز في الميزانية الانتخابية إلى ٤ ملايين دولار تقريبا في وقت كتابة هذا التقرير. كذلك قدمت البعثة المساعدة للمجلس الانتخابي المؤقت في وضع مشروع لتحديث قائمة الناخبين، مما سيتيح للنازحين المشاركة في الانتخابات. وبدأ المجلس الانتخابي المؤقت بتحديث قائمة الناخبين في ٢٠ آب/أغسطس بالتنسيق مع المكتب الوطني لبطاقات الهوية، ويتوقع الانتهاء من هذه العملية بحلول ٢٨ أيلول/سبتمبر.

١٥ - وفي إطار الدعم المقدم للعملية الانتخابية، قامت بعثة الأمم المتحدة والمجلس الانتخابي المؤقت بمعاينة جميع مراكز الاقتراع البالغ عددها ٤٨٣ ١ مركزا والتي تنتشر في جميع أنحاء البلاد، وتم تحديد مواقع جديدة لتحل محل المواقع المدمرة أو المتضررة في المقاطعات الغربية والجنوبية والشرقية ومقاطعة نيب. وبدأت الشرطة الوطنية الهايتية، إلى جانب العنصر العسكري وعنصر الشرطة لدى بعثة الأمم المتحدة، بإجراء تقييم أمني لجميع مراكز الاقتراع، لتحديد الأكثر ضعفا منها ووضع خطط أمنية وطنية وإقليمية. وفي منتصف حزيران/يونيه، بدأت الأعمال التحضيرية لوضع خطة متكاملة للخدمات اللوجستية والأمنية خلال الانتخابات تشارك فيها الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة، وتهدف إلى توفير الحراسة المرافقة والحماية لمراقبي الانتخابات وضمان أمن المواد الانتخابية ومراكز الاقتراع.

العنصر العسكري

١٦- واصل العنصر العسكري للبعثة تقديم الدعم الأساسي لجهود الإغاثة والانتعاش خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعاد إلى تركيز عمله تدريجيا على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: توفير بيئة آمنة ومستقرة، خاصة من خلال حماية المشردين داخليا والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم، والإعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية، وتوفير الدعم للانتخابات. وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، تم نشر ٧٢٣ ١ من الأفراد العسكريين، من بين الـ ٠٠٠ ٢ الإضافيين الذين أذن بهم قرار مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠)، ويتوقع أن تنتشر السرايا الهندسية من إندونيسيا وباراغواي المكونة من ٣٠٠ عنصر بحلول نهاية العام.

١٧ - وانتشر المهندسون العسكريون من اليابان وجمهورية كوريا في إطار عملية تعزيز القوات وانضموا إلى السرايا الهندسية العاملة من البرازيل وشيلي وإكوادور لدعم الجهود الإنسانية التي تبذلها الحكومة في مرحلة ما بعد الزلزال. وشملت الأشغال الرئيسية تحسين الطرق العامة، بما في ذلك الطريق الذي يربط بورت - أو - برنس بمالباس الواقع على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية، وهدم المباني الحكومية المتضررة، وإزالة ٧٣٠ ٤ متر مكعب من الحطام من القنوات، وأعمال إعادة تأهيل السجن الوطني وأكاديمية الشرطة الوطنية. وأتاحت أعمال التحضير في ثلاثة مخيمات رئيسية تقع في منطقة بورت - أو - برانس إيواء ما يقرب من ٠٠٠ ١٤ مشرد داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت مشاريع التخفيف من وعورة الأرض في معسكر نادي بيتيون فيل في بورت - أو - برنس توفير ظروف معيشية أكثر أمانا لخمسين ألف من المشردين داخليا. وقُدم الدعم للشركاء في المجال الإنساني وتم تنسيقه من خلال مركز مهام العمليات

المشتركة، بما في ذلك إزالة الركام من المدارس والكنائس والمستشفيات ومراكز الرعاية والإقامة للأطفال، ونقل الحاويات المحملة بأصناف تم التبرع بها لسكان هايتي.

١٨ - وتعاون العنصر العسكري مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية لوضع خطة طوارئ تحسبا لحدوث فيضانات في موسم الأعاصير. ونُظمت تدريبات وتمارين عملية لهذا الغرض، كان من بينها تمرين محاكاة أجري بغوناييف في تموز/يوليه، وشاركت فيه عناصر بعثة الأمم المتحدة، وحكومة هايتي، وفريق الأمم المتحدة القطري، وغيرهم من الشركاء. واتخذت تدابير للوقاية من الفيضانات، من بينها تنظيف الخنادق وبناء السدود والقنوات في بورت - أو - برنس وليوغان وجاكميل.

١٩ - ومنذ أيار/مايو، تم التركيز في عمليات التخطيط على وضع نهج متكامل لكفالة أمن المشردين داخليا بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية وشرطة الأمم المتحدة، ومع العناصر المدنية في البعثة. ويشدِّد هذا النهج الذي يراعي ظروف المجتمعات المحلية على توفير وجود عسكري متواصل وظاهر للعيان حول المخيمات الأكثر عرضة للخطر المعروفة بنشاط العصابات فيها. وفي ضوء ضعف مؤسسات سيادة القانون بسبب الزلزال، زاد العنصر العسكري الدعم الذي يقدمه للدولة في مجال إدارة الحدود من خلال زيادة الدوريات البرية والبحرية، بالإضافة إلى عمليات المراقبة الجوية بالاشتراك مع عناصر جهاز الهجرة والجمارك في هايتي، والشرطة الوطنية الهايتية، وشرطة الأمم المتحدة.

عنصر الشرطة

٢٠ - أذن مجلس الأمن في قراريه ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) بزيادة قدرها ٢ ١٨٠ فردا، من بينهم ١٠٠ من عناصر شرطة السجون و ٢ ٠٨٠ شرطيا. ونتيجة لهذه الزيادة، بلغ مجموع قوة الشرطة المأذون بها ٤ ٣٩١ فردا، من بينهم ١ ٣٥١ شرطيا فرديا، و ٢ ٩٤٠ من عناصر وحدات الشرطة المشكلة و ١٠٠ من شرطة السجون. واعتبارا من ١٥ آب/أغسطس، سينشر ١ ١٨١ شرطيا و ١ ٨٣٨ من عناصر وحدات الشرطة المشكلة ليصل مجموع القوة إلى ٣ ٠١٩ فردا . وقد سمحت الزيادة لعنصر الشرطة بتوسيع نطاق مهامه، والتركيز بصفة خاصة على حماية النازحين والفئات الضعيفة، وبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. ويتمثل أحد الأنشطة الرئيسية الجارية في مرحلة ما بعد الزلزال في مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية لإلقاء القبض على السجناء الذين فروا من السجن الوطني. وحتى ١١ آب/أغسطس، أعيد القبض على ٦٢٩ سجينا فارّاً من أصل ٥ ٤٠٩ سجينا خرجوا من السجون خلال وقوع الزلزال.

٢١ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير ازدادت الأنشطة التي ينفذها عنصر الشرطة بغرض حماية النازحين. وسيّرت شرطة الأمم المتحدة دوريات راجلة مشتركة وأجرت عمليات تمشيط في مخيمات المشردين داخليا المنتشرة في أنحاء العاصمة. وفي مخيمات المشردين داخليا الستة الأكثر عرضة للخطر، قامت جهات الاتصال التابعة لشرطة الأمم المتحدة والمعنية بالمسائل الجنسانية بمساعدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني في تقديم تقارير الشرطة وتتبع مجريات التحقيقات التي تقوم بها الشرطة الوطنية الهايتية. وساهم الاتصال المنتظم والمباشر مع المشردين داخليا في زيادة ثقتهم بصورة تدريجية. كذلك تواصل شرطة الأمم المتحدة تقاسم مراكز العمل مع الشرطة الوطنية الهايتية في ١٠ من مقاطعات هايتي، وتواصل أنشطة الرصد والتوجيه في أقسام الشرطة ونقاط عبور الحدود. وقد تم وضع خطة محدّثة لتقاسم مراكز العمل بعد الزلزال، تم من خلالها تحديد أولويات الأعمال الهندسية في مواقع ٥٠ قسما للشرطة.

٢٢ - وفيما يتعلق بتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، واصل عنصر الشرطة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم المساعدة في تنفيذ خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية من خلال توفير الدعم لعملية اختيار ١ ٠١٦ من الأفراد الجدد، وفحص الموظفين الجدد والحاليين. ولم تستأنف أنشطة التدريب منذ وقوع الزلزال، ويرجع ذلك جزئيا إلى استخدام أكاديمية الشرطة كمقر للبرلمانيين حتى منتصف آب/أغسطس. كذلك عملت شرطة الأمم المتحدة لبناء القدرات التقنية في مجال إدارة الحدود، وحماية القصر بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وفي إطار الدعم المقدم لإجراء انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت شرطة الأمم المتحدة الاستعدادات لتدريب ما يقرب من ٢٠٠ ٤ من عناصر الأمن المحلية للانتخابات. وفي ٦ آب/أغسطس، وتحت رعاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وقع المديران العامان لجهاز الشرطة الدومينيكية والشرطة الهايتية رسالة لإبداء النوايا بشأن التعاون بين الجهازين، وجرى التوقيع عليها في بور - أو - برنس. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل الأمن والشرطة بين هذين البلدين.

٢٣ - وتم تحديث مفهوم العمليات لدى شرطة بعثة الأمم المتحدة بحيث يعكس التطورات على أرض الواقع، خاصة فيما يتعلق بالمشردين داخليا، وفيما يتعلق ببناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية على النحو المطلوب في القرار ١٩٢٧ (٢٠١٠).

حماية الفئات الضعيفة

٢٤ - تعد حماية الفئات الضعيفة، بمن فيهم المشردون، ولا سيما النساء والأطفال، أولوية من أولويات البعثة. ومنذ تقريري الأخير، ركزت بعثة الأمم المتحدة جهودها على معالجة التهديدين اللذين يتعرض لهما السكان المشردون، ألا وهما انعدام الأمن الشخصي وعمليات الإخلاء القسري. وقد ساهمت الظروف المعيشية في المخيمات، بما في ذلك الازدحام المفرط، وسوء أمن الخيام، ومناطق الاغتسال المفتوحة، وعدم كفاية الإضاءة، في وقوع حوادث أمنية، منها حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وأصبحت حالات الإخلاء القسري، العنيفة أحيانا، أكثر شيوعا في الأشهر الأخيرة، حيث يسعى ملاّك الأراضي إلى استعادة ممتلكاتهم. وتفاقم الضعف المادي جراء عدم كفاية تواجد سلطات إنفاذ القانون، ومحدودية الوصول، وافتقار السكان النازحين إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية.

٢٥ - ويعمل عنصر الشرطة والعنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة بالتنسيق مع قسم حقوق الإنسان وقسم الشؤون الجنسانية، لتنفيذ نهج يستند إلى المجتمعات المحلية في توفير الدعم للشرطة الوطنية الهايتية لكي تتمكن من ردع النشاط الإجرامي داخل مخيمات النازحين المعرضة للخطر والمناطق المحيطة بها. وتحقيقا لهذا الغرض، تم إنشاء وحدة تعنى بمخيمات المشردين داخليا وتضمان ١٩٥ شرطيا و ٢٧٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، ووحدة للشؤون الجنسانية تضم ستة من العنصر النسائي بشرطة الأمم المتحدة. وتتولى هاتان الوحدتان تنسيق أنشطة عنصر الشرطة المتعلقة بحماية المشردين داخليا. وتتواجد شرطة الأمم المتحدة بصورة دائمة الآن في مخيمات النازحين الستة الأكثر تعرضا للخطر في بورت - أو - برنس. وعلاوة على ذلك، بدأت ثلاث وحدات متنقلة من الشرطة الوطنية الهايتية وشرطة الأمم المتحدة والشرطة المشكلة، تتألف من ٦ أفرقة للدوريات المتنقلة، بإجراء دوريات يومية في ١٨ مخيما إضافيا من أصل ٧٠ موقعا ذي أولوية تم تحديدها مسبقا.

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يجري العنصر العسكري مجموعة من الدوريات الدائمة ونصف الدائمة والعشوائية في أنحاء ٨٦٣ مخيما في بورت - أو - برنس وخارجها. ويوجد حاليا ٢٠ مخيما تحظى بتغطية أمنية عسكرية وثيقة، من بينها المخيمات التي تم تحديدها على أنها أكثر عرضة للخطر. وهناك حضور أمني دائم في اثنين من المخيمات الـ ٢٠ (مخيم كوراي سيسليس وتابار إيسا)، وتُسيَّر في أربعة مخيمات أخرى دوريات على مدار اليوم (جان ماري فنسان، وشان دو مارس، وبيتيون فيل، وسانت برناديت) وتحول الدوريات اليومية في ١٣ مخيما.

٢٧ - وقد وضعت بعثة الأمم المتحدة التدابير اللازمة لمعالجة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، بما في ذلك منهاج لتدريب الشرطة الوطنية الهايتية وشرطة الأمم المتحدة والعسكريين على التعرف على حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ومعالجتها، وإنشاء نظام للإحالة، وآلية للإبلاغ المنتظم وجمع البيانات. وقامت وحدة حماية الطفل لدى بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع اليونيسيف وشركاء آخرين، بزيارات منتظمة للمواقع التي يوجد فيها المشردون داخليا لرصد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها ومتابعتها مع النظراء الحكوميين. وأجرت الشرطة الوطنية الهايتية أيضا تحقيقات في ادعاءات الاتجار والاستغلال الجنسي والعنف. وتم إنتاج مواد إعلامية من أجل تحسين حماية الأطفال المشردين، وتجري حاليا حملات لحماية الأطفال من الاتجار والعنف الجنسي والاستغلال وسوء المعاملة.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتهديدات وحالات الطرد القسري، تولت بعثة الأمم المتحدة تسهيل المفاوضات مع ملاك الأراضي، ولعبت دور الوسيط لتسوية المنازعات، ودعت إلى احترام حقوق المشردين داخليا. وأحالت مجموعة الحماية توصيات السياسة العامة المتعلقة بحماية حقوق المشردين داخليا أثناء إغلاق المخيمات إلى الحكومة وهي الآن قيد الدراسة. ولا يمكن حل مسألة الإخلاء القسري إلا بوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لإعادة التوطين.

الحد من العنف الأهلي

٢٩ - في أعقاب الزلزال، سارع قسم الحد من العنف الأهلي إلى توسيع نطاق المشاريع من خلال دعم المجتمعات المحلية في أكثر المناطق تضررا من العنف. وكان ثمة مائة مشروع قائم تبلغ قيمتها الإجمالية ١٤ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين يلبي معظم المشاريع الاحتياجات العاجلة في منطقة بورت - أو - برانس، فقد جرت الموافقة على ٢٦ مشروعا في أربع مناطق إضافية، تشمل: كاب هايتيان؛ وغونايف ليوغان؛ وغريسييه؛ وبوتي غواف؛ وغراند غواف؛ والكوميونات التسع التابعة للمقاطعة الجنوبية.

٣٠ - وتأهبا لموسم الأعاصير، تشمل المشاريع تأهيل ٥٦ قناة لصرف الفضلات و ١٥ منظومة لإدارة أحواض التصريف في المناطق المعرضة بشدة لخطر الفيضانات في بورت - أو - برانس. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، تكون هذه المشاريع قد استخدمت ٠٠٠ ٤٤ عامل، وشيّدت أكثر من ٠٠٠ ٣ سدا جداريا حجريا على طول ٤٥ كيلومترا من الوديان وأعادت تأهيل ٢٦ كيلومترا من القنوات. وبدأ برنامج للإرشاد والتدريب في قطاع الأعمال، يدعم إنشاء ٣٤ مشروعا صغيرا برئاسة نساء من المناطق حيث تتواجد الأحياء الفقيرة، في حين كان ١٢٠ شابا يتلقون التدريب على المهارات المهنية، وكان ٢٠٠

آخرون من الشبان المتدربين يحصلون على وظائف في مؤسسات القطاع الخاص. ويجري العمل على ترميم سجن جاكميل والسجن الوطني في بورت - أو - برانس. ونقلت مباريات كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠١٠ بشكل مباشر على شاشات عرض في الأحياء المحرومة من العاصمة، ومخيمات المشردين داخليا والاستاد الوطني. وبالتزامن مع ذلك، شارك ٦٤٠ طفلا من أحياء منطقة بيلير الكبرى في بطولة ''مصغرة لكأس العالم''. واستمرت الشاشات في عرض الأفلام والأفلام الوثائقية الهايتية والرسائل الاجتماعية في معظم المناطق التي تترع إلى العنف في بورت - أو - برانس.

دعم مؤسسات الدولة

٣١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تقديم دعمها لوزارة الداخلية ومؤسسات الدولة على الصعيد دون الوطني من خلال مكاتبها الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، ساعدت البعثة وزارة الداخلية في إعداد ميزانيات ١٤٠ بلدية للسنة المالية الجديدة، وحددا معا متطلبات تعزيز القدرات على الصعيد الإقليمي لدعم عملية تحقيق اللامركزية. وعلى ذلك، وبغية تعزيز تنفيذ خطة العمل للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني في هايتي وقرار الحكومة تأكيد دور مندوبي المقاطعات ونوابهم في تنسيق الخدمات اللامركزية، عيّنت البعثة أربعة موظفين وطنيين لتزويدهم بالمشورة التقنية. ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٩٢٧ (٢٠١٠)، دعمت البعثة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الداخلية في تشييد خمسة أبنية مؤقتة لتيسير عمل الإدارات البلدية في المناطق المتضررة بالزلزال. وواصل المكتب الفرعي الذي أنشئ مؤخرا في ليوغان، بالقرب من مركز الزلزال، العمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسلطات المحلية لدعم جهود الإغاثة وإعادة البناء. كما يسّرت البعثة زيارة تسعة موظفين فنيين من البرلمان الهايتي إلى الجمهورية الدومينيكية لتبادل الخبرات والإجراءات الإدارية والممارسات السليمة.

القضاء

٣٢ - على الرغم من أن التقدم المحرز في تعزيز القدرة التشغيلية لقطاع القضاء ككل كان بطيئا، فقد كان ثمة تطورات مشجعة. ففي تموز/يوليه، استأنفت محكمة بور - أو - برانس جلساتها الجنائية والمتعلقة بالإصلاحيات في أبنية مؤقتة. إلا أن محكمة النقض لا تزال متوقفة عن العمل بسبب عدم ملء الشواغر الخمسة المتبقية في المحكمة. وكان ثمانية أعضاء من المجلس الأعلى للسلطة القضائية حتى الآن إما من المنتخبين أو من المعينين، وانتهت السنة الماضية عملية التدقيق في هؤلاء الأعضاء والتصديق على عملهم وقُدِّمت إلى وزارة العدل والأمن العام. غير أن الحكومة لم تضف الطابع الرسمي على هذا المجلس أو تعيّن رئيس لمحكمة

النقض، الذي سيعمل أيضا رئيسا بحكم المنصب لكل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومجلس أكاديمية القضاة.

٣٣ - وبغية تعزيز إمكانية لجوء الفقراء إلى القضاء، ساعدت البعثة، إلى جانب الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية وغيره من الشركاء، وزارة العدل والأمن العام في إنشاء ثلاثة مكاتب للمساعدة القانونية في منطقة بورت - أو - برانس تستهدف المشردين داخليا، ومكتب واحد في كاب هايتيان. وإضافة إلى ذلك، يعمل قسم الحد من العنف الأهلي، في شراكة مع منظمة فيفا ريو البرازيلية غير الحكومية، على افتتاح مكتب للمساعدة القانونية في منطقة بيلير. ويعمل الآن ما مجموعه ١٤ مكتبا للمساعدة القانونية في كافة أرجاء البلد. ونتيجة لعملية الاختيار التي اختتمت في آب/أغسطس، سُمِّيَ ٢٠ قاضيا ومدعيا عاما جديدا للعمل في وقت لاحق وسوف يخضعون لبرنامج تدريبي مدته ١٦ شهرا ابتداء من أيلول/سبتمبر. واستؤنف تدريب قضاة الصلح في تموز/يوليه، في حين بدأت الدورات التدريبية أثناء العمل لجميع المدعين العامين بدعم من البعثة والبرنامج الإنمائي في إطار شراكة متكاملة بين البعثة والبرنامج عبر قطاعات سيادة القانون. وبغية الحد من معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة، وضعت وزارة العدل والأمن العام، بمساعدة من البعثة والبرنامج، مفهوما للإسراع في زيادة قدرة القطاع القضائي في هايتي. ومن شأن هذا المشروع إقامة فروع إضافية - أو ملحقات للمحاكم - علاوة على طاقة المحاكم القائمة حاليا.

الإصلاحيات

٣٤ - قبل وقوع الزلزال، ركّزت وحدة الإصلاحيات على تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، التي وضعتها مديرية إدارة السجون. وبعد وقوع الزلزال، غُيِّرت الأولويات من أجل كفالة أمن السجنون ورفاه المحتجزين فيها. وكشفت التقييمات عن أضرار جسيمة في البنية التحتية للسجون بما في ذلك المرافق الإدارية أسفرت عن تزايد ازدحام الزنزانات المحدودة المساحة وتفاقم ظروف الاحتجاز. وتواجه إدارة السجون تحديا يتمثل في فقدان الملفات والسجلات خلال الزلزال، مما أدّى إلى زيادة في حالات الاحتجاز التعسفي وإطالة فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة. وتركز الأنشطة الحالية على تدريب ٣٠٠ موظف إصلاحيات عُيِّنوا حديثا، وزيادة مساحة الزنزانات، وتحسين تسجيل السجناء وظروف معيشتهم، وكذلك تشجيع السلطات الهايتية على تنفيذ تدابير علاجية أساسية للإبقاء على الاستخدام غير المتناسب للاحتجاز السابق للمحاكمة عند حده الأدنى وخفض عدد السجناء.

حقوق الإنسان

٣٥ - وضعت مجموعة الحماية تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة توصيات سياسية للحكومة ومجتمع المساعدة الإنسانية، وقدمت مقترحات سياسية إلى الحكومة بشأن احترام حقوق المشردين داخليا خلال عمليات الترحيل وإغلاق المخيمات. ونظّمت المجموعة أيضا سبع جلسات تدريبية لحماية المشردين داخليا لأكثر من ٢٠٠ من مديري المخيمات ومراقبي حقوق الإنسان وموظفي الخدمة المدنية. وفيما يتعلق بطول فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة، اضطلع فريق متكامل تابع للبعثة بأنشطة الدعوة لدى السلطات الهايتية، مما أفضى إلى إطلاق سراح ٣٧ شخصا كانوا محتجزين بشكل غير قانوني. وعملت البعثة مع جماعات المجتمع المدني لتعزيز فهمها للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع مشاركتها في إعادة بناء البلد. وشملت الأنشطة عقد منتديات للمناقشة مع جماعات من قبيل ''برلمان الشباب'' لتعزيز الحوار بشأن خطة عمل الحكومة للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني. كما زادت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان من مستوى تعاونهما مع مكتب حماية المواطن من خلال تعيين مستشار دولي وتوفير الدعم للمكاتب الميدانية. وتتعاون الأمم المتحدة حاليا مع لجنة وطنية للتحقيق أنشأتها حكومة هايتي رسميا وفقا لمرسوم رئاسي من أجل التحقيق في وقائع وملابسات الأحداث التي وقعت في سجن لي كاي في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتتألف اللجنة من ستة أعضاء، عيّنت الحكومة ثلاثة منهم وعيّنت الأمم المتحدة الثلاثة الآخرين.

حماية الطفولة

٣٦ - دعمت البعثة الحكومة في معالجة مسائل حماية الأطفال وواصلت تدريب أفراد الشرطة الوطنية الهايتية على حماية الأطفال الضعفاء والمشردين والاستجابة لهم. ووفّر مشروع تدعمه اليونيسيف تدريبا إضافيا من أجل تعزيز القدرة على الاستجابة لدى لواء حماية القُصر التابع للشرطة الوطنية الهايتية وموظفي الرعاية الاجتماعية في مخيمات المشردين داخليا. ووفرت البعثة واليونيسيف الدعم أيضا للواء لإنشاء خط اتصال مباشر لتلقي الاستجابات العاجلة للشواغل المتعلقة بحماية الأطفال وضمان تنفيذ تلك الاستجابات. وقام ضباط من شرطة الأمم المتحدة بزيارات منتظمة إلى الحدود مع الجمهورية الدومينيكية لتقييم الاتجار بالأطفال. وأقر مجلس النواب مشروع قانون إصلاح مسألة التبني ويقوم مجلس الشيوخ باستعراضه الآن. وجرى الاضطلاع بأنشطة الدعوة لتوضيح حالة الأطفال الذين يُزعم أنهم غادروا مركز التأهيل الكائن في منطقة دلما ٣٣ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وأوقفتهم الشرطة الوطنية الهايتية مرة ثانية بتهمة الفرار، بالإضافة إلى التهم الجنائية الأصلية الموجهة

إليهم. وتابعت البعثة أيضا قضايا إفرادية لمحتجزين أطفال لضمان إصدار أحكام في قضاياهم على وجه السرعة.

الإعلام

٣٧ - موّلت البعثة إنتاج مسلسل شعبي من ١٦ حلقة وعرضه في ٢٠ مخيما للمشردين داخليا، يركز على التوعية بالمسائل الاجتماعية والصحية، بما في ذلك حماية الأطفال والعنف الجنسي والجنساني. وفي تسع مراكز للوسائط المتعددة تابعة للبعثة، نُظِّمت حلقات دراسية منتظمة بشأن تثقيف الناخبين، والصحة والتنمية، والعدالة وحقوق الإنسان، والقضايا البيئية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. وأقامت إذاعة البعثة على الموجة المتوسطة محطة إرسال جديدة في غونايف، كما تعمل حاليا على إنشاء إذاعة أخرى في ليوغان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت برمجة البث المباشر من ٣٦ ساعة في الأسبوع قبل الزلزال إلى بث بدوام كامل.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٨ - أعادت البعثة، بالعمل مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تنسيق أنشطتها وخطة عملها وفقاً للأولويات الوطنية والخطة الوطنية المؤقتة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وشاركت البعثة في بعثات تقييم أُرسِلَت إلى مخيمات المشردين داخلياً ومناطق أخرى معرضة للخطر، من بينها بيل إير وسيتيه سولاي، بهدف إدماج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في الاستجابة لحالات الطوارئ. واستمرت في تقديم الدعم لأشخاص مصابين بالفيروس، ويسَّرت تدريباً عن الفيروس لفائدة قوات نظامية، من بينها أفراد الشرطة الوطنية الهايتية وموظفي الهجرة والجمارك. وقامت البعثة أيضاً بتنقيح التدريب في إطار برنامجي القادة الأقران وخدمات تقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية بشأن الفيروس، وذلك للتوعية بالوقاية من الفيروس والمساهمة في التصدي له على الصعيد الوطني. وقد شارك حوالي ٣ ٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة في التدريب.

الشؤون الجنسانية

٣٩ - واصلت البعثة تقديم دعم مؤسسي وتقني لوزارة شؤون وحقوق المرأة، وللسلطات المحلية، بما في ذلك تقديم المساعدة القانونية للنساء والفتيات ضحايا العنف. وركزت أيضاً على توعية وتدريب قادة المجتمع المحلي بشأن العنف ضد المرأة، بهدف تشجيع تغيير المواقف في تلك المجتمعات.

السلوك والانضباط

٤٠ - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى زيادة الوعي بشأن الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأُجري تدريب تمهيدي عن السلوك والانضباط، ووُضِعَت مواد لتوعية الموظفين الوافدين من جميع القطاعات، جرى التشديد فيها على حظر المقايضة بالجنس وعلى ما يترتب على سوء السلوك من نتائج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تدريب ١ ٥٧١ من موظفي البعثة. وعملت البعثة مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية لوضع آلية مشتركة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

دعم البعثة

٤١ - تضمن دعم البعثة أولويتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير هما: إعادة إنشاء مباني كافية للمكاتب، وأماكن للإقامة، ومخيمات للزيادة في القوات العسكرية والشرطة، واستقدام موظفين لتمكين البعثة من تنفيذ الأنشطة التي كُلِّفَت بها.

٤٢ - وأجرت البعثة استعراضاً للدعم المقدم إلى المكاتب الإقليمية ومكاتب الإدارات بغية إنشاء مكاتب إقليمية متكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري. وأُحرز تقدم كبير نحو إنشاء مكتب إقليمي متكامل في ليوغان وجاكميل، وهي مناطق تضررت بشدة من الزلزال. وجرى أيضاً تحديد موقع لإقامة مكتب إقليمي متكامل في جيريمي، حيث أن الموقع الحالي غير مناسب. ووُضِعَت ترتيبات خاصة في مواقع أخرى بانتظار تقييم الاحتياجات على المدى الطويل. وتستمر الجهود المبذولة لتحديد مواقع غير مبنية، وإعدادها لاستيعاب الوحدات الوافدة. ولمواجهة النقص الحاد في أماكن إقامة الموظفين نتيجة انتهاء عقد مقر الإقامة العائم في ٧ أيلول/سبتمبر، يجري بناء مخيم يتسع لـ ٢٥٠ شخصاً بهدف تجهيزه للاستخدام بحلول هذا الوقت. وبدأت أعمال إصلاحات في موقع قائم في قاعدة اللوجستيات لإيواء مقر البعثة المؤقت، تَحدَّد لها تاريخ مستهدف للانتهاء من إقامته في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويبقى توفير أماكن مناسبة آمنة مأمونة للمكاتب والإقامة لجميع موظفي البعثة تحدياً رئيسياً. وجارٍ تنفيذ مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو، وأُحرِز تقدم في المناقشة الجارية مع حكومة الجمهورية الدومينيكية بشأن توقيع مذكرة تفاهم.

٤٣ - ونشأت عن الزيادة في قوام البعثة من قوات وأفراد شرطة، والتوسع في الأنشطة التي صدر بها تكليف، فجوة في قدرات الدعم اللوجستي ونقص حاد في موظفي الدعم. ومع تخصيص وظائف إضافية في إطار سلطة الدخول في التزامات للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، وتحديد وظائف لإدراجها في الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، أعطيت دفعة كبيرة لعملية استقدام الموظفين لتقليل هذه الفجوة. وجرى نشر 'فريق للنمور' معني باستقدام

موظفين في آب/أغسطس، بهدف تعيين موظفين في الوظائف المؤقتة الجديدة وعددها ٣٢٤ المدرجة في سلطة الدخول في التزامات.

خامسا – أنشطة الإنعاش والتنمية

أنشطة الإنعاش

٤٤ – مع التصدي عموماً للاحتياجات الإنسانية العاجلة للمشردين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بُذِلَت جهود لزيادة المساعدات المقدمة إلى المجتمعات المحلية، بهدف تشجيع إعادة التوطين في أماكن إقامة مستدامة، مع ضمان استمرار توفير الخدمات الأساسية في المخيمات. ويمثل الحفاظ على اتساق وجودة الدعم تحدياً كبيراً، ويعمل الكثير من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بكامل طاقتها بالفعل.

٤٥ – وعلاوة على الأنشطة الوارد وصفها في الفقرات ١١ و ١٢ و ٢٩ و ٣٠، بدأت دوائر المساعدة الإنسانية في توفير مأوى مؤقت للأسر اعتبرت ضعيفة. ويشير المأوى الانتقالي إلى هياكل من الأطر الخشبية أو الحديدية التي تبقى سنوات عديدة وتوفر حماية أفضل والمزيد من الخصوصية، وبصفة عامة المزيد من المساعدة بما يوفره المأوى الطارئ. ونظرا لكونها مآوي أكثر متانة، فإن المآوي الانتقالية لا تستغرق وقتا أطول في التشييد ولكنها على عكس المنازل الدائمة، يمكن نقلها إلى مواقع مختلفة عند الاقتضاء. وحتى الآن، جرى بناء ٤٢٥ ١١ ملجأ مؤقتا، توفر مكانا أكثر أمنا للعيش لما يزيد عن ٠٠٠ ٥٧ من الهايتيين. ويوجد ٤٥٤ ١٥ وحدة من الملاجئ المؤقتة الإضافية بالفعل داخل البلد وهي في انتظار قرار الحكومة بشأن مواقع تشييدها، ويوجد ٢٣٥ ٣٢ في طريق الإنشاء. وتخطط الأمم المتحدة وشركاؤها لاستكمال بناء ٠٠٠ ١٣٩ ملجأ مؤقت بحلول منتصف عام ٢٠١١. ولا يزال يعترض بناء الملاجئ المؤقتة مسائل متعلقة بحقوق ملكية الأراضي وإزالة الركام. وفي الوقت نفسه، نُقِل نحو ٠٠٠ ٨ مشرد يعيشون في أربعة مخيمات معرَّضة لخطر الفيضانات أو مخاوف أمنية إلى مخيمات أكثر أمناً، من بينها المواقع الجديدة من كوراي سيسليس، وتاباري إيسا، وكوراي القطاع ٣ في منطقة بورت – أو – برنس الكبرى، ومعسكر مايار في جاكميل.

٤٦ – وقامت مشاريع النقود مقابل العمل والغذاء مقابل العمل بتوظيف ما يزيد على ٠٠٠ ١٥٠ فرد منذ ٢٠ كانون الثاني/يناير. وتركز هذه البرامج على مهام كثيفة العمالة مثل إزالة الحطام والركام والتخلص منها، وتطهير شبكات الصرف، وهذه المهمة الأخيرة لها أهمية خاصة نظراً لبدء موسم الأمطار. واستكمالا لمبادرة إزالة الركام الواسعة النطاق التي تقوم الحكومة بوضعها، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة

للمستوطنات البشرية، ومنظمة العمل الدولية بتصميم مشروع قائم على المجتمع المحلي لإدارة عملية إزالة الركام، من المقرر تنفيذه في ستة من أحياء العاصمة المتضررة من الزلزال، وجرت الموافقة مؤخراً على تمويله من صندوق إعادة إعمار هايتي.

٤٧ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٠ ، أعيد افتتاح ٨٠ في المائة من المدارس الابتدائية في بورت - أو - برنس، مقارنة بنسبة ٧٢ في المائة في ليوغان، ونسبة ١٠٠ في المائة في كلٍّ من بيتي غواف وغران غواف، وفي جاكميل. ووضعت وزارة الصحة مجموعة دنيا من الخدمات الصحية، بدعم من منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين، وتعمل وكالات المعونة معاً في المخيمات لضمان تغطية الخدمات الطبية الأساسية. وجرى استقبال ما مجموعه ٣ ٢٥٢ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر و ٥٩ شهراً في مراكز التغذية العلاجية الخارجية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه. وخلال هذه الفترة، استُقبِل حوالي ٦٣٣ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٥٩ شهراً كحالات دخول في مراكز تثبيت الحالة الصحية. وما برح اليونيسف والشركاء أيضاً يجهزون المدارس بأحواض لغسل اليدين، ومراحيض، وخزانات مياه، وصابون.

٤٨ - ويبقى تعرض الهايتيين للخطر الشديد - داخل المخيمات وخارجها على حد سواء - من الأعاصير والعواصف الاستوائية، مدعاة للقلق الشديد. واتُّخِذ عدد من التدابير، تحت قيادة إدارة الحماية المدنية بوزارة الداخلية، وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة للتأهب لموسم الأعاصير، من بينها إنشاء مراكز لوجستية في أنحاء البلد، وإقامة أماكن مسبقاً لحصص إعاشة الطوارئ، وتقييم ما مجموعه ٣٠٠ مخيم من حيث تعرضها للعواصف والفيضانات. ونتيجة لهذه التقييمات، يجري اتخاذ تدابير لتخفيف المخاطر في المخيمات. وبدأت الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني العمل مع الحكومة لتعجيل التخطيط لحالات الطوارئ وتدابير التأهب للكوارث في جميع الإدارات وبدأت الأنشطة الإعلامية في تزويد سكان المخيمات بمعلومات حاسمة الأهمية بشأن التأهب للعواصف. ومع ذلك، يبقى القلق بشأن الضعف في مواجهة المخاطر، وبخاصة فيما يتعلق بسكان المخيمات، حيث إن عدد ملاجئ الأعاصير المتوفرة حالياً غير كاف، وإجراء عملية إخلاء واسعة النطاق في حالة وقوع كارثة كبرى تتجاوز القدرات القائمة.

آليات التنسيق

٤٩ - زادت الحكومة الهايتية جهودها الرامية إلى الاضطلاع بدور قيادي في تنسيق الأنشطة الإنسانية وجهود الإنعاش. وفي هذا الصدد، أُنشئت لجنة رئاسية مخصصة معنية بإعادة التوطين للتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المشتركين في نقل المشردين داخلياً

وإعادة توطينهم. وتعمل اللجنة، التي يشترك في رئاستها الرئيس بريفال ونايجل فيشر، نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، مع مجتمع المساعدة الإنسانية بشأن وضع استراتيجية وخطة تنفيذية لتوجيه عملية وضع مجموعات الحوافز، وتحديد فئات السكان المعرضة للخطر، وتحديد الأراضي المتاحة. وبينما يستمر إجراء مفاوضات سياسية رفيعة المستوى، تواصل السلطات والمنظمات على الصعيد المحلي العمل مع الشركاء في المجال الإنساني لتحديد مجموعات الحوافز التي تيسِّر الجهود المخصصة لإعادة التوطين. وتتولى الحكومة في الوقت الحالي بشكل كامل دورها القيادي في تنسيق التخطيط لحالات الطوارئ والتأهب لموسم الأعاصير الحالي، من خلال إدارة الحماية المدنية، وذلك بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني والبعثة.

٥٠ - وأعادت الحكومة تنشيط نظام فرق التنسيق القطاعي تحت القيادة الوطنية (Tables Sectorielles)، بناءً على الأولويات المحددة في خطة عمل الإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني. وعملت البعثة، مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء، على زيادة التكامل بين هياكل العمل الإنساني القائمة وبنية التنسيق الوطنية الكلية، تحت قيادة وزارة التخطيط. ونُقِلَت القيادة في غالبية تكتلات العمل الإنساني إلى جهات نظيرة في الوزارات، وبات هناك ممثلون للحكومة في جميع التكتلات. ودعم البرنامج الإنمائي ومكتب المبعوث الخاص لهايتي وشركاء آخرون وزارة التخطيط لوضع نظام معدَّل لإدارة المعلومات المتعلقة بالمعونات، وذلك لتعزيز القدرات الوطنية على رصد المعونات الخارجية، وفي النهاية لتيسير التخطيط الوطني واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية.

٥١ - وسعى ممثلي الخاص، رئيس الولايات المتحدة السابق وليم كلينتون، والدكتور بول فارنر نائب المبعوث الخاص بنشاط إلى تحديد الفجوات والعمل على معالجتها في إطار استجابة الأمم المتحدة للزلزال في مجال العمليات الإنسانية والإنمائية على السواء. وشملت هذه الجهود على عمل تنسيقي في مجال التخلص من المخلفات وتشييد مآوي للأعاصير ومآوي انتقالية، وتعزيز حماية النساء والأطفال من العنف، واتخاذ مبادرات في قطاعات التعليم والطاقة والصحة، ويتتبع مكتب المبعوث الخاص أيضا إعلانات تقديم المعونة والأموال المسددة، ويتولى الاتصال باللجنة المؤقتة لإعادة إعمار هايتي والمؤسسات المالية الدولية، والعمل على كفالة الترابط عبر عمليات الأمم المتحدة في هايتي، والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية وتتبعها. واتسم عمل المبعوث الخاص أيضا بالفعالية الشديدة في دعوة الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية إلى توصية الموارد إلى ميزانية الدعم المباشر لحكومة هايتي.

إنشاء اللجنة المؤقتة لإعادة إعمار هايتي

٥٢ - أنشئت اللجنة المؤقتة لإعادة إعمار هايتي بمرسوم رئاسي في ٢١ نيسان/أبريل لتتولى تنسيق جهود الإنعاش وإعادة البناء ومراقبتها برئاسة جان ماكس بلريف رئيس الوزراء ورئيس الولايات المتحدة السابق كلينتون. ويتمثل دورها في توفير تنسيق وتوجيه استراتيجي رفيعي المستوى عن طريق ربط ما تقوم بها الوزارات المختصة من عمل، مع وزارة التخطيط، دون المساس بدور أي منها.

٥٣ - وعقد مجلس اللجنة اجتماعه الثاني في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، ووافق على جميع المقترحات المقدمة وعددها ٢٩، ويبلغ مجموع تكاليفها ١,٦٦ بليون دولار، من بينها ثمانية مقترحات مقدَّمة من الأمم المتحدة. إلا أن موافقة اللجنة لا تعني توافر تمويل فوري، إذ أن الأموال المتاحة في صندوق إعادة بناء هايتي لا تزال متواضعة (١٣٤,٢ مليون دولار) مقارنة بالاحتياجات التمويلية الكلية. وبعد أن وافق المجلس على المقترحات، يلزم الأمم المتحدة أن تحشد ٢٠٠,٧ مليون دولار. وأشار رئيسا اللجنة إلى أن الجهود المبذولة للتعجيل بإنجاز عمل اللجنة تعطَّلت نتيجة البطء في صرف أموال المانحين. وحتى الآن، من مجموع التبرعات المعلنة لعام ٢٠١٠ باستثناء تخفيف الديون، صُرِف ١٨,٩ في المائة (٥٠٦ ملايين دولار) والتُزِم بنسبة إضافية قدرها ١٩,٥ في المائة (٥٢٣ مليون دولار). ومن المبلغ المعلن، يُتَوَقَّع أن يُوَجَّه أقل من ١٠ في المائة منه من خلال صندوق إعادة إعمار هايتي.

٥٤ - واجتمعت اللجنة التوجيهية لصندوق إعادة إعمار هايتي أيضاً في ١٧ آب/أغسطس. ووقعت كندا تبرعها بقيمة ٣٠ مليون دولار ، بينما أعلنت فرنسا والولايات المتحدة تقديم تبرعات للصندوق (٣٠ مليون دولار و ١٠٠ مليون دولار، على التوالي). وحتى الآن، صرف صندوق إعادة إعمار هايتي مبلغ ٢٥ مليون دولار للبنك الدولي بوصفه كيان شريك، وسيُقدَّم المبلغ إلى الحكومة في شكل دعم للميزانية العامة. ووافقت اللجنة التوجيهية على مقترحين جديدين من حيث المبدأ (أحدهما من البرنامج الإنمائي/برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/منظمة العمل الدولية بشأن إزالة الركام بمبلغ ١٧ مليون دولار، والآخر من مصرف جمهورية هايتي على صندوق ضمان جزئي لتنمية المشاريع بمبلغ ١٢,٥ مليون دولار).

سادسا – المضي قدماً

٥٥ – على الرغم من التقدم المحرز في توصيل المساعدات الإنسانية وجهود الإنعاش المبكر اللازمة لإدامة الحياة، فإن النتائج الأساسية المترتبة على الزلزال، بما فيها تفاقم ضعف قدرة الدولة، ستتطلب التزاماً دولياً مستمراً. وقد كانت استجابة مجلس الأمن لوقوع الزلزال سريعة وحاسمة بأن قام على الفور بتعزيز البعثة بزيادة عدد القوات وأفراد الشرطة بعد وقوع الزلزال، وتكليف البعثة بتقديم دعم لوجستي وتقني لحكومة هايتي في مجالات ولايتها، كتدبير مؤقت حتى يجري تنمية القدرات الوطنية في هايتي. وستنتهي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري من وضع إطار استراتيجي متكامل في أيلول/سبتمبر، لتوجيه عمل منظومة الأمم المتحدة في الأشهر المقبلة.

البيئة الأمنية

٥٦ – سيكون إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ذات مصداقية في عام ٢٠١٠، وتنصيب رئيس للجمهورية وحكومة جديدين في مطلع عام ٢٠١١، إنجازين رئيسيين. وستُجري البعثة تقييماً شاملاً للوضع الأمني بعد نقل السلطة، بهدف وضع خطة انسحاب تدريجي للزيادة في الموظفين العسكريين وأفراد الشرطة. وستكون العوامل التي يتعين مراعاتها في تلك المرحلة هي البيئة الأمنية والسياسية عقب إجراء الانتخابات ونقل السلطة؛ وقدرات الشرطة الوطنية الهايتية، وبخاصة فيما يتعلق بحماية المشردين؛ وعدد طلبات الحصول على دوريات حراسة مرافقة لأنشطة الإغاثة.

توفير الدعم اللوجستي والخبرة التقنية للحكومة الهايتية

٥٧– وضعت البعثة خارج نطاق ما تقوم به من أنشطة مستمرة للمساعدة التقنية، كتدبير استثنائي بعد الزلزال ووفقاً للقرار ١٩٢٧ (٢٠١٠)، خططاً لتقديم مساعدة لوجستية محدودة إلى وزارة العدل والأمن العام، والمؤسسات القضائية والإصلاحية، والشرطة الوطنية الهايتية، وذلك لتمكينها من مواصلة عملياتها الأساسية. ومن المتوخي أن يُمكِّن الدعم اللوجستي الذي تقدمه البعثة من إنشاء ١٦ مركزاً فرعياً للشرطة المجتمعية، مجهزة لمساعدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني في مخيمات المشردين داخلياً والمناطق المعرضة للجريمة. وسيُقدَّم دعم لوجستي محدود لزيادة قدرات لواء حماية القُصر للتصدي لانتهاكات حقوق الطفل، وبخاصة في مخيمات المشردين داخلياً، ولتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على إجراء تحقيقات الطب الشرعي. وسيوَفَّر دعم لوجستي للمؤسسات القضائية لإنشاء ١٠ قاعات للمحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، تتشاور البعثة مع وزارة العدل والأمن العام بشأن الخبرات

الملائمة لقطاع العدل التي يمكن توفيرها من خلال انتداب خبراء قضائيين، كما أشير إليه في تقريري الأخير. وتتوخى البعثة توفير ٢١ مكتباً مؤقتاً لاستيعاب موظفين من وزارة العدل والأمن العام، وأكاديمية القضاة، ومؤسسات إصلاحية. وستقدم البعثة أيضاً حاويات ومعدات مكتبية لما يصل إلى ٣٠ مؤسسة محلية تابعة للدولة تأثرت بنقل مقارها، وذلك لتخطيط وإدارة وتقديم الخدمات العامة. وستُبذَل جهود بناء القدرات لفائدة المسؤولين المحليين من خلال التدريب في مجال التخطيط، وإدارة المشاريع، والميزانية، وقياس الأداء.

٥٨ - وينبغي اعتبار جهود الدعم المذكورة أعلاه تدبيراً لسد الفجوة لحين بدء تبلور مساعدات المانحين في الأجل المتوسط إلى الطويل. وسيكون إجمالي تكاليف الدعم اللوجستي الذي تقدمه البعثة إلى الحكومة، بما في ذلك تكاليف بناء القدرات والتكاليف التشغيلية للحفاظ على الأصول المقدمة، أقل من ١ في المائة من الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

الدعم لأنشطة الإنعاش المبكر

٥٩ - وستواصل البعثة معالجة الثغرات في أنشطة الإنعاش التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاحتياجات الأمنية الحاسمة الأهمية، وستواصل توليد فرص اقتصادية للمشردين والمجتمعات المحلية أو لأولئك الذين يعيشون في مناطق متضررة من العنف، وذلك حتى حزيران/يونيه ٢٠١١، من خلال تنفيذ مشاريع سريعة الأثر ومشاريع للحد من العنف المجتمعي. وينبغي استمرار توفير أموال للحد من العنف المجتمعي بشكل أوسع في المستقبل المنظور، إذ أن المشاريع التي تموِّلها تركز على فئات المجتمع التي كانت ضعيفة قبل وقوع الزلزال، بغية تشجيع عودة السكان طوعاً إلى أحيائهم الأصلية. والقيمة المضافة لهذا التدخل كبيرة، نظراً للطبيعة الوقائية لمثل هذه البرامج المحددة الهدف. وسيستمر أيضاً تنفيذ مستوى أعلى من مشاريع الأثر السريع خلال الأشهر المقبلة، إلا أنها ستتناقص مع زيادة أنشطة إعادة البناء. وسيكون مستوى مساعدات المانحين على صعيد المجتمع المحلي نقطة مرجعية لإنهاء مشاريع الأثر السريع تدريجياً إلى مستويات ما قبل الزلزال.

سابعاً - الجوانب المالية

٦٠ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام بموجب القرار ٢٧٨/٦٤ المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ، بالدخول في التزامات للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ٣٨٠ مليون دولار لتشغيل البعثة. وستُقدَّم الميزانية التي

أقترحها للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى الجمعية العامة للنظر فيها خلال الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والستين.

٦١ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ١٥٥,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٣٦٣,٥ ١ مليون دولار.

٦٢ - وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠ ، بلغت المبالغ المستحقة للمساهمين بقوات ووحدات الشرطة المشكلة في البعثة ما مجموعه ٢٣,٤ مليون دولار. وجرى رد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، على التوالي ، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

ثامنا - ملاحظات

٦٣ - انقضت نحو خمسة أشهر منذ صدور تقريري الأخير. وخلال تلك الفترة، عززت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من قدرتها، من خلال استقدام موظفين مدنيين إضافيين، وكذلك نشر أفراد عسكريين وأفراد شرطة إضافيين والذين قدمهم مجلس الأمن في قراريه ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠). وفي غضون ذلك، كانت البعثة تعمل دون كلل للتصدي للتحديات الجارية، واتخذت تدابير لمعالجة حماية الفئات الضعيفة، والاستعداد لدعم الانتخابات.

٦٤ - ونجحت هايتي، بقيادة الحكومة وبدعم دولي، من تلافي موجة ثانية من كوارث الأوبئة أو الاضطراب الاجتماعي. ومع ذلك، ومع توقع بقاء مئات الآلاف من السكان في المخيمات أو المآوى الارتجالية خلال العام القادم، فإن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي سيبقى هشا. ويوجد احتمال لوقوع اضطراب اجتماعي، ويعود قدر كبير من الفضل لشعب هايتي في تلافي وقوع اضطرابات على نطاق واسع حتى الآن، على الرغم من سيادة الأحوال الشديدة القسوة والهشة بالنسبة لأعداد كبيرة. ولا يمكن التقليل من شأن التحدي المتمثل في رفع الأنقاض. ومن المهم للغاية بالنسبة لجهود إعادة البناء التقدم بصفة مستمرة.

٦٥ - وتدخل هايتي الآن فترة من التغيير ستكون حاسمة بالنسبة لاستقرارها في المستقبل. ويتمثل التحدي الأقرب، إلى جانب إعادة البناء، في تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ويتعين أن تحظى تلك الانتخابات بالمصداقية والشرعية بغية تنصيب رئيس وحكومة ذوي ولاية واضحة وغير متنازع عليها من أجل قيادة عملية إعادة البناء. وإني آمل في أن تشهد

الانتخابات مشاركة على نطاق واسع من جانب شعب هايتي. وسيعتبر الاستقرار السياسي عاملا لا غنى عنه للإنعاش ولاستئناف التنمية الاجتماعية – الاقتصادية ويتعين أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته لدعم الانتخابات، بما في ذلك من خلال المراقبة الرادعة لبناء الثقة في العملية. وستواصل بعثة الأمم المتحدة تقديم دعمها المستمر، بما في ذلك فترة ما بعد إجراء الانتخابات التي من المحتمل أن تكون غير مستقرة. ولهذا، فإن هناك حاجة إلى الإبقاء على المستويات الراهنة للقوات العسكرية والشرطة، حتى يتم إجراء تقييم للبيئة الأمنية عقب تنصيب رئيس جديد وحكومة جديدة.

٦٦ – وبعد إجراء الانتخابات، يتبقى الاضطلاع بمهام سياسية هامة. وتتمثل إحدى المسائل الحيوية بالنسبة للمجلس التشريعي والحكومة المنتخبين مؤخرا في استكمال عملية الإصلاح الدستوري التي بدأتها حكومة الرئيس بريفال، والتي تهدف إلى تبسيط الدورة الانتخابية وزيادة المشاركة الاقتصادية للشتات.

٦٧ – وتتمثل إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة في النقل المستدام للمشردين إلى مساكن دائمة. ويتعين معالجة احتياجات فئات الشعب المتباينة – بما في ذلك أولئك الذين دمرت منازلهم، والمستأجرين الذين أجبروا على الخروج من سوق المساكن المستأجرة، وأولئك الذين لم يكن لديهم على الإطلاق مسكن حتى قبل وقوع الزلزال. وللتحدي أوجه متعددة. وستكون هناك حاجة إلى قيادة حازمة لحل المشاكل المعقدة المتصلة بالأراضي، والملكية، وحقوق المستأجرين. وهناك حاجة أيضا إلى إقامة توازن بين تقديم الخدمات الأساسية إلى السكان المشردين، والحاجة إلى تشجيع سكان المخيمات للعودة إلى مجتمعاتهم المحلية وأحيائهم الأصلية. وأغلبية المشردين ذوي أصول حضرية وفقيرة إلى حد كبير مما يجعل هذا الجانب من العلاج للتحول إلى الإنعاش معقد بشدة. وحتى قبل ١٢ كانون الثاني/يناير، كان عدد كبير من المشردين يعيشون في ظروف مماثلة وفي حالات عديدة أسوأ من ظروف الذين يقيمون في المخيمات. ويتعين لذلك التركيز على الحوافز، من خلال توفير المأوى الملائم والخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم، في مجالات إعادة التوطين، وكذلك تهيئة بيئة حمائية قوية لهم، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال. ويتعين بذل جهود من خلال عملية اللامركزية الواردة في خطة عمل الحكومة لمعالجة التدفق التاريخي للأفراد من المناطق الريفية والناتجة عن انهيار القطاع الزراعي في ثمانينات القرن الماضي. ويعيش حاليا أكثر من مليون من المشردين في ظروف سيئة، وتطور خطر المآوى المؤقتة إلى ”جيل جديد“ من الأحياء الفقيرة، وهناك حاجة مستمرة إلى استراتيجية واضحة ومدروسة وشاملة لإعادة توطين ضحايا الزلزال والفقراء الحضريين.

٦٨ - وتعتبر حماية المشردين والفئات الضعيفة أولوية رئيسية لبعثة الأمم المتحدة وشركائها الدوليين. وبينما تم تحقيق بعض التقدم منذ نيسان/أبريل الماضي لمعالجة الاحتياجات للحماية، فإنه يتبقى الكثير الذي يتطلب الإنجاز. وكما أشير أعلاه، تعمل بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري معا لتنفيذ تدابير شاملة ترمي إلى حماية المشردين داخليا، دعما للشرطة الوطنية الهايتية.

٦٩ - ويعتبر الشحن العابر للمخدرات عبر هايتي مشكلة خطيرة قد تؤدي في حالة عدم معالجتها إلى تقويض جميع جهود الحكومة والمجتمع الدولي لبناء مؤسسات الدولة واستقرارها السياسي. وأشير إلى زيادة الشحن العابر للكوكايين عبر هايتي في طريقه إلى الولايات المتحدة، على نطاق كبير بالفعل، اعتبارا من كانون الثاني/يناير الماضي كنتيجة لضعف سلطة الدولة كنتيجة لوقوع الزلزال. ولأموال المخدرات، التي تواصل تمهيد طريقها للوصول إلى جهاز الدولة، تأثير مدمر على القاعدة الرئيسية للمؤسسات القانونية، بما في ذلك مسؤولي الجمارك والمسؤولين القضائيين، وكذلك الشرطة الوطنية الهايتية. ودعما لجهود الحكومة للتصدي لتهريب المخدرات، بالاشتراك مع الشرطة الوطنية الهايتية وسلطات الهجرة والجمارك، قامت القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة بتوسيع نطاق مساعداتها لجهود إدارة الحدود من خلال زيادة تسيير دوريات برية وبحرية والمراقبة الجوية. وعلاوة على ذلك، تواصل شرطة الأمم المتحدة عمليات المراقبة وأنشطة الرصد في نقاط عبور الحدود، وتعمل على بناء القدرات التقنية في إدارة الحدود من أجل الشرطة الوطنية الهايتية. ومع ذلك، يتعين زيادة الجهود الجماعية لقمع الأنشطة غير المشروعة. وينبغي لشركاء هايتي في المجتمع الدولي أن يزيدوا من مساعداتهم المقدمة إلى حكومة هايتي بهذا الشأن وأن يعملوا على توسيع نطاقها.

٧٠ - وتستحق جهود المجتمع الدولي وسخائه الثناء، لا سيما جيران هايتي في البحر الكاريبي ونصف الكرة الغربي، دعما لإعادة بناء هايتي. وأرحب بإنشاء اللجنة المؤقتة لإعادة إعمار هايتي والتي ستضطلع بدور رئيسي في تنسيق جهود إعادة البناء في هايتي في المدين المتوسط والطويل الأجل. ومع ذلك، فإنه من المتوقع توجيه أقل من ١٠ في المائة من المبلغ المتعهد به إلى صندوق إعادة بناء هايتي، ويساورني القلق بشأن شح الأموال المرنة/المخصصة من قبل الأمم المتحدة والتي ستكون تحت تصرف الحكومة لمتابعة تنفيذ أولوياتها. ويدعم تزويد هايتي بالدعم من خلال اللجنة، بدلا من تزويدها به من خلال الترتيبات الثنائية قدرة الحكومة على تنفيذ خطة عملها وامتلاك عملية إعادة البناء، وهي عامل أساسي لـ ”إعادة البناء بصورة أفضل“. وكلي ثقة في الجهات المانحة لكي تواصل التزامها بإنعاش هايتي،

وأرحب بجهود المبعوث الخاص لتأمين سداد التبرعات المعلنة في المؤتمر الدولي في آذار/مارس ٢٠١٠ في موعدها.

٧١ - ويمكن للاستقرار الهش في الشهور الماضية أن يتعرض للخطر في حالة عدم تحقيق فوائد ملموسة وواضحة من إعادة البناء. ويرتبط نجاح بعثة الأمم المتحدة، وتخفيضها المحتمل بالتقدم المحرز في جهود إعادة البناء. وتعتبر الخبرة اللوجستية والتقنية التي أذن مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة بتقديمها إلى سلطات هايتي تعتبر مجرد تدابير سد الفجوات حتى يحين وقت قيام الهياكل البديلة لدعم القدرات في هايتي.

٧٢ - ونظرا لتراجع اهتمام وسائط الإعلام بهايتي، فإنه من المهم ألا تتناسى الجهات المانحة والجهات الداعمة الدولية الأخرى ضخامة زلزال كانون الثاني/يناير. وستكون إعادة بناء هايتي مشروعا طويل الأجل. وسيحتاج إلى قيادة حازمة من جانب حكومة هايتي مع الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي.

٧٣ - وأود أن أعرب عن شكري لمبعوثي الخاص للدور الذي يواصل الاضطلاع به في قيادة الجهد الدولي الشامل. وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديري وشكري لممثلي الخاص، إدموند موليه، وللرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة لالتزامهم وجلدهم في المساعدة على استقرار هايتي - مع مواصلتهم الحداد على فقدان زملائهم وأصدقائهم.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان التي تقدم أفراد عسكريين ووحدات عسكرية

(حتى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠)

البلد	ضباط أركان		جنود		المجموع
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
الأرجنتين		١٠	٣١	٦٥٦	٦٩٧
الأردن		١٠	–	٦٠٢	٦١٢
إكوادور		١	–	٦٦	٦٧
أوروغواي		١٣	٤٢	١ ٠٧٥	١ ١٣٠
باراغواي		–		–	
البرازيل		٢٣	٩	٢ ١٣٣[أ]	٢ ١٦٥
بوليفيا		٣	١٦	١٨٩	٢٠٨
بيرو	١	٥	–	٣٦٦	٣٧٢
جمهورية كوريا	١	١	٤	٢٣٦	٢٤٢
سري لانكا		١٢	–	٩٤٩	٩٦١
شيلي		٥	١٢	٤٨٥	٥٠٢
غواتيمالا		٥	١٣	١٢٩	١٤٧
فرنسا		٢	–	–	٢
الفلبين	١	١	٦	١٤٩	١٥٧
كندا	٢	٨	–	–	١٠
نيبال		١٥	١٧	١ ٠٤٣	١ ٠٧٥
الهند		١	–	–	١
الولايات المتحدة الأمريكية		٢	٧	–	–
اليابان		٢	–	١٨٩	١٩١
المجموع	**٧**	**١٢٤**	**١٥٠**	**٨ ٢٦٧**	**٨ ٥٤٨**

(أ) بما في ذلك جندي من بيرو ملحق بالوحدة البرازيلية.

المرفق الثاني

تكوين وقوام قوات الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (حتى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠)

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكلة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الاتحاد الروسي	١	٨	صفر	صفر
الأرجنتين	صفر	٢١	صفر	صفر
الأردن	صفر	٥٤	صفر	٣١٩
إسبانيا	٢	٣٢	صفر	صفر
اندونيسيا	١	٦	صفر	صفر
أوروغواي	صفر	٥	صفر	صفر
إيطاليا	صفر	١	صفر	١١٧
باكستان	١	٢٣	صفر	٢٨٠
البرازيل	صفر	٤	صفر	صفر
بنغلاديش	صفر	٧	١٢٠	٢٠٠
بنن	١	٤٢	صفر	صفر
بوركينا فاسو	٣	٢٩	صفر	صفر
بوروندي	صفر	٤	صفر	صفر
تايلند	٥	١٤	صفر	صفر
تركيا	صفر	٣٥	صفر	صفر
تشاد	٢	١٩	صفر	صفر
توغو	صفر	٤	صفر	صفر
جامايكا	صفر	٨	صفر	صفر
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣	٨	صفر	صفر
رواندا	٣٠	٣١	صفر	صفر
رومانيا	٦	١٧	صفر	صفر
سري لانكا	صفر	٢٦	صفر	صفر
السلفادور	٣	١٢	صفر	صفر
السنغال	صفر	٣٣	صفر	١٤٠
السويد	١	٢	صفر	صفر
شيلي	٣	١٢	صفر	صفر
صربيا	صفر	٥	صفر	صفر

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكلة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الصين	٣	١٣	صفر	صفر
غرينادا	صفر	٣	صفر	صفر
غينيا	صفر	٤٢	صفر	صفر
غينيا – بيساو	٢	٥	صفر	صفر
فرنسا	٥	٥٨	١	٧٣
الفلبين	٥	٣٢	صفر	صفر
قيرغيزستان	صفر	٢	صفر	صفر
الكاميرون	١	١٠	صفر	صفر
كرواتيا	صفر	٣	صفر	صفر
كندا	١٤	٩٨	صفر	صفر
كوت ديفوار	١١	٧٧	صفر	صفر
كولومبيا	صفر	٢١	صفر	صفر
ليتوانيا	صفر	٢	صفر	صفر
مالي	٣	٥٦	صفر	صفر
مدغشقر	صفر	٢٨	صفر	صفر
مصر	صفر	٢٤	صفر	صفر
نيبال	٣	٦٢	١٢	١٢٨
النيجر	٣	٤٤	صفر	صفر
نيجيريا	٥	٢	٢٢	١١٨
الهند	٣	٧	صفر	٢٩٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٦	٣٨	صفر	صفر
اليمن	صفر	١٧	صفر	صفر
	١٢٨	**١ ١٠٦**	**١٥٥**	**١ ٦٧٤**
المجموع	**١ ٢٣٤**		**١ ٨٢٩**	
المجموع الكلي		**٣ ٠٦٣**		

خريطة